

الحق وان لم يتكلم به فهل الكلف يفتى على انه لو صرفه هل يراه الحق ان لما نفع حلف و
يبقى على ان النكاح محرم الرضا ليس ام كالا فان لما لا يطلعه والا فلا بد **ف**
حارجان قال لم يرد عليه الرضا حاله به ما لكه وصرفه ولما اذا ص وقد سعى الوكالة لا يرد
فما وجها صحها باه كالأورث ولو كثره ولم يتكلم به هل له خليفه ان الرضا الراجع فع ولا
فتما سبق لو دعت والى مات ولان قوله عدى كذا وهذا اوصيه فهو كقوله واربه ولو فواتك
واوصيه به لهذا الرجل كذا قاله بالحاله **ف** في اذ احسا الذمغ الى الوارث والوصي اذ لم يرد
ورفعه بان حياته المستقره عزم الدافع وله الرجوع على المدفوع اليه ولو جرد العوالمه في الذمغ
فصل في حلاله دفع اليه ما عا يشبهه ويقصر عنه وطالبه بترده او فالبعثه وقصره
فسلمه اليه وانكر المدعا عليه واوام المدعي منه مما ادعي فادعي المدعا عليه ان كان يرد
لم في صفه بخود فان قاله كذا عدى سعي ولا يلزم تسليم سعي اليه فله الرد واللفوان
فامسته سمعت ادلنا فوضع كلامه وارضا بضمه ما وظنني او ما دفع اليه اذ ما قض
فان ادعي السلف او الرد قبل الخود لم يقبل المانع منه ولزمه الصان وان اقام بينه ما ادعاه فوجد
احدهما سمع دعواه وبينه وبينهما عند الامام والعز الى الاسمع ولو ادعي انه رد بعد الخود لم
صرف يضمنه خايبا لو اقام بينه وبين المدعي على الذمغ وهو المعروف لانه عانته ان يكون
كالفاصد ومعلوم انه يسمع بنيه بالرد وقال الامام فيه الوجها فلما قضى هو حسن لو ادعي
الملك بعد الخود يضمن صد وبنيه لتقطع عنه المطالبة برد العبر لئلا يفرقه الصان نجاسة كما
لو ادعي الغاصب الملك **فصل** في ادعي عليه خيانه لم يسمع حتى يبين ما خان به بان يقول بعشره
وما دفع اليه الا حسنه **فصل** في كل بغيره بر او استر اذ ادعيه فقال المردون المودع
دفعه وصرفه لو كان انكر الوكالة لم يرد المرافع ترك الاسهاد وجها وكما لو ترك
الوكالة نقضا الدين الاسهاد **فصل** في الاصح انه لا يغيره والله اعلم **فصل** في ان
وكيل في مع او نكاح وصرفه من يعامله مع العقد ولو اعد للعقد لم اكن ماد فانه لم
ملقت اليه ولم يحكم بطلان العقد وكذا الوصية المستر يرضى محققا للوكال ان يقيم المستر
بنيه على اقراره ما لم يكن ماد وما في ذلك النصف **ف** والله التوضيح

الوكيل

قول صحيح على حسب الاستطاعة على التمسك بظن شغل الحجر انما
فما الخصال للجد العبد ومنه وحسن منقته وله الخدم كراه سلوه في الذي يلدن انما انما
كاتب الاقرار وانفق الفراء من نكحته في يوم الابدان يوم من شهر جمادى الاولى
احد سنين من ان يبر وسعيه في الخمر المانكر شعرا انه فكانه وصاحبه ولما لم يرد
المسلمين المسلمات والمومنات المومنات برحمته وهو ارحم الراحمين والافوه الامانة
على العظيم وصلى الله على سيدنا محمد خاتم المرسلين على اهل بيته وصلى الله
صلى الله على اهل بيته وصلى الله على اهل بيته

الوكال
الحق وان لم يتكلم به فهل الكلف يفتى على انه لو صرفه هل يراه الحق ان لما نفع حلف و
يبقى على ان النكاح محرم الرضا ليس ام كالا فان لما لا يطلعه والا فلا بد
حارجان قال لم يرد عليه الرضا حاله به ما لكه وصرفه ولما اذا ص وقد سعى الوكالة لا يرد
فما وجها صحها باه كالأورث ولو كثره ولم يتكلم به هل له خليفه ان الرضا الراجع فع ولا
فتما سبق لو دعت والى مات ولان قوله عدى كذا وهذا اوصيه فهو كقوله واربه ولو فواتك
واوصيه به لهذا الرجل كذا قاله بالحاله **ف** في اذ احسا الذمغ الى الوارث والوصي اذ لم يرد
ورفعه بان حياته المستقره عزم الدافع وله الرجوع على المدفوع اليه ولو جرد العوالمه في الذمغ
فصل في حلاله دفع اليه ما عا يشبهه ويقصر عنه وطالبه بترده او فالبعثه وقصره
فسلمه اليه وانكر المدعا عليه واوام المدعي منه مما ادعي فادعي المدعا عليه ان كان يرد
لم في صفه بخود فان قاله كذا عدى سعي ولا يلزم تسليم سعي اليه فله الرد واللفوان
فامسته سمعت ادلنا فوضع كلامه وارضا بضمه ما وظنني او ما دفع اليه اذ ما قض
فان ادعي السلف او الرد قبل الخود لم يقبل المانع منه ولزمه الصان وان اقام بينه ما ادعاه فوجد
احدهما سمع دعواه وبينه وبينهما عند الامام والعز الى الاسمع ولو ادعي انه رد بعد الخود لم
صرف يضمنه خايبا لو اقام بينه وبين المدعي على الذمغ وهو المعروف لانه عانته ان يكون
كالفاصد ومعلوم انه يسمع بنيه بالرد وقال الامام فيه الوجها فلما قضى هو حسن لو ادعي
الملك بعد الخود يضمن صد وبنيه لتقطع عنه المطالبة برد العبر لئلا يفرقه الصان نجاسة كما
لو ادعي الغاصب الملك **فصل** في ادعي عليه خيانه لم يسمع حتى يبين ما خان به بان يقول بعشره
وما دفع اليه الا حسنه **فصل** في كل بغيره بر او استر اذ ادعيه فقال المردون المودع
دفعه وصرفه لو كان انكر الوكالة لم يرد المرافع ترك الاسهاد وجها وكما لو ترك
الوكالة نقضا الدين الاسهاد **فصل** في الاصح انه لا يغيره والله اعلم **فصل** في ان
وكيل في مع او نكاح وصرفه من يعامله مع العقد ولو اعد للعقد لم اكن ماد فانه لم
ملقت اليه ولم يحكم بطلان العقد وكذا الوصية المستر يرضى محققا للوكال ان يقيم المستر
بنيه على اقراره ما لم يكن ماد وما في ذلك النصف **ف** والله التوضيح